السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا البيئة، دراسة لفترتى إدارة الرئيس باراك أوباما 2009- 2017

د. إنجى محمد مهدى*

مستخلص

يغلب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية الطابع العملي والبراجماتي، إلا أن ذلك لا يقلل من تأثير الأفكار على هذه السياسة كما عكسته الدارسة، حيث كشفت السياسات الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية بقيادة "باراك أوباما" عن درجة عالية من الاستقطاب الحزبي والتأثر بالتفضيلات الأيديولوجية للحزب الحاكم فيما يتعلق برؤيته لماهية الدور والمصلحة الأمريكية على الساحة الدولية وحدود تحمله اللالتزامات الدولية، فضلاً عن رؤية الحزب لأدوار القطاع الخاص وحدود أدوار الحكومة في تنفيذ السياسات العامة. يضاف إلى ذلك دور الأيديولوجيا في التأثير على اختيار أساليب وآليات تنفيذ السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، كانت إدارة "أوباما" الديمقراطية أكثر تفضيلاً للمركزية وسيطرة البيت الأبيض على عملية صنع وتنفيذ السياسات البيئية. وكانت الإدارة الديمقراطية أكثر ميلاً للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة باعتبارها أكثر قدرة على تحسين كفاءة البنية التحتية للاقتصاد.

كلمات مفتاحية :

الأمن البيئى– الدبلوماسية الخضراء – التنمية المستدامة– الانتماء الحزبي– الدور الدولى.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة إجماعا دولياً حول ضرورة الاهتمام بقضايا البيئية وحتمية تضافر الجهود لوضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع انعكاسات أوجه النشاط الإنساني المختلفة على البيئة، ومن ثم أصبحت قضايا البيئة الدولية بمثابة محوراً رئيسياً في تحديد مستقبل الدول

• أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر.
Engymm@feps.edu.eg

والمجتمعات في القرن الحالي، الأمر الذي يتطلب ضرورة اعتماد رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المتشابكة والمترامية لهذه القضية[1].

وقد حظيت قضايا البيئة باهتمام صانعي السياسة العامة الأمريكية، فيما شهدت أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تطورات متعاقبة استجابة لتطور القضايا والتحديات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي من ناحية وتطورات النظام الدولى وقضايا الأمن العالمي من ناحية أخرى،؛ فلم يعد الاهتمام مقتصراً على التهديدات الأمنية التقليدية (قضايا التسلح والأمن العسكري)، وإنما اتسع ليشمل الكثير من القضايا مثل الأمن الإنساني والانتقال التكنولوجي وأمن الطاقة، هذا فضلاً عن القضايا البيئية التي حظيت باهتمام ملحوظ من قبل الدبلوماسية الأمريكية. هذا وتكتسب السياسات البيئية الأمريكية أهميتها من جملة من الاعتبارات أبرزها أن الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم، الأمر الذي كانت له تداعياته على السلامة البيئية الدولية لاسيما وأنها واحدة من أكثر الدول استهلاكاً للطاقة والمسؤولة عن نسبة كبيرة من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، الأمر الذي يجعل من المواقف الأمريكية أحد العناصر المؤثرة على الجهود الدولية المبذولة من أجل الحماية البيئية، سواء كان ذلك التأثير سلباً أو إيجاباً. وهو ما نتابعه حاليا فى ظل سياسات الرئيس الحالى دونالد ترامب، والتى جاءت مغايرة تماما لسابقه، وأبرزها الانسحاب الأمريكى من اتفاقية باريس، مما أثر كثيرا على الموقف الأمريكي وسينعكس حتما على تطورات السياسة العالمية تجاه قضايا البيئة.

وتتسم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية بالتعقيد والتشابك نتيجة تأثرها بالكثير من العوامل، فضلاً عن تعدد الأطراف المساهمة في رسم تلك السياسات، كما تظهر حالة من التنافس بين تلك الأطراف الفاعلة؛ حيث تلعب توازنات القوة دوراً فيما تتخذه الحكومة من سياسات. وانطلاقاً من أهمية الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي في عملية رسم السياسات العامة والسياسة الخارجية، سوف تركز الدراسة على أثر تغير الانتماء الحزبي للرئيس"الديمقراطي" على رؤيته للقضايا البيئية الدولية، وما يتم اتخاذه من إجراءات وسياسات وفقاً لهذه الرؤية.

قدبدت فترتى الرئيس "باراك أوباما" مرحلة مميزة في تاريخ السياسات البيئية الأمريكية، حيث كانت القضايا البيئية أحد أبرز ملفات السياسة الخارجية وعنصراً حيوياً لهدف الإدارة الرامي لاستعادة الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم. ففي حين أدت سياسات الإدارة السابقة إلى إهدار قدراً كبيراً من الثقل الأمريكي في المجتمع الدولي نتيجة لازدراء المحافل متعددة الأطراف مما ترتب عليه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من مكانتها وانتهاج سياسة خارجية

صدامية في معظمها، سعى الرئيس أوباما لاعادة اندماج الولايات المتحدة ولاستعادة القيادة الأمريكية على الساحة الدولية على أساس من القيم المشتركة بين حلفائها الدوليين، وقد قوبل المسعى الأمريكي لإعادة الاندماج بترحيب في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق ذلك الهدف، اعتمدت إدارة "باراك أوباما"على القضايا والتحديات البيئية كأحد الدعائم لاستعادة القيادة الأمريكية على الساحة الدولية.

وبناء على ما سبق سوف تستعرض الدراسة الإطار الفكري لسياسات الإدارة الديمقراطية الحاكمة تجاه قضايا البيئة، وأبرز السياسات الأمريكية الخاصة بتلك القضايا كالتالى:

- **الإطار الفكري للحزب الديمقراطي تجاه قضايا البيئة.**
- **قضايا البيئة فى برنامجى المرشح الديمقراطى "باراك أوباما" لانتخابات 2008، و2012.**
- **سياسات إدارة الرئيس "باراك أوباما" تجاه القضايا البيئية الدولية خلال الفترتين الرئاستين الأولى 2009-2013، والثانية 2013-2017.**

أولا: الإطار الفكري للحزب الديمقراطي تجاه القضايا البيئية:

يرتكز الحزب الديمقراطى على مقولة إن تكثيف الجهود لمواجهة التحديات البيئية الكبرى والاستثمار في الطاقة النظيفة من شأنه أن يساهم في حماية النظام الأيكولوجية ويمهد الطريق لـ "أمريكا أكثر استدامة"America Sustainable More[2]. وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى رؤية الديمقراطيين عن قضايا البيئة كالتالى:

1. **يلتزم الحزب الديمقراطي بالعمل على الحد من آثار تغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية والعمل على ضمان جودة المياه والهواء والأرض للأجيال القادمة.**
2. **ينتقد الحزب النهج الأمريكي في إنتاج واستهلاك الطاقة لكونه "غير مستدام"، من أجل ذلك يتعهد الديمقراطيون بالعمل على إيجاد "حلول مستدامة" للقضايا البيئية والتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة، وأن ذلك الأمر يتطلب ضرورة تضافر جهود العمال ورجال الأعمال والعلماء والمواطنين والقطاعين العام والخاص من أجل مواجهة تحديات الغير المناخي وبناء مستقبل يعتمد على الطاقة النظيفة[3].**

وعن رؤية الحزب الديمقراطي بشأن قضايا الطاقة، ينتقد الديمقراطيون اعتماد الولايات المتحدة على مدى عقود على مصادر الطاقة غير المستدامة، من أجل ذلك يتحدث الحزب عن استثماراته التي وصفها بـ "التاريخية" في تكنولوجيات الطاقة النظيفة التي تمكن من تمهيد الطريق لمستقبل أكثر استدامة، وخلق فرص عمل وقطاعات صناعية جديدة في الولايات

المتحدة.ومن هذا المنطلق، تتحقق تنمية الاقتصاد الأمريكي، ومن أجل ذلك كانت جهود إدارة الرئيس أوباما" الرامية لخلق "اقتصاد الطاقة النظيفة في القرن الـ 21"[4].

ثانيا: قضايا البيئة والطاقة فى البرامج الانتخابية للمرشح الديمقراطى بارك أوباما خلال الانتخابات الرئاسية **2008** و**2012**:

في البرنامج الانتخابي لمرشح الحزب الديمقراطى عام 2008، وتحت عنوان "تجديد القيادة الأمريكية Renewing American Leadership، تم تحديد الأهداف الاستراتيجية لإعادة إحياء القيادة العالمية للولايات المتحدةمتمثلة في حماية الكوكب من خلال تحقيق أمن الطاقة ومكافحة التغير المناخي، والذى أعتبره الحزب أزمة أمن قومي وليست مجرد مسألة اقتصادية أو بيئية[5].

وتعهد الحزب بما يلى:

1.قيادة جهود مكافحة التغير المناخي، كما أكد على حتمية إحداث تغييرات جذرية للحيلولة دون غرق المناطق الساحلية حول العالم، كما حذر من استمرار ارتفاع حرارة الأرض وانخفاض معدل هطول الأمطار، لما من شأنه زيارة الصراع والمجاعة والمرض والفقر، متوقعاً أن تؤدي المجاعات إلى تهجير 250 مليون شخص من جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050، مما يعني زيادة حالة عدم الاستقرار في المناطق الأكثر إضطراباً في العالم، من أجل ذلك تعهد الحزب بعدم عرقلة العملالجماعي المبذول لمواجهة هذا التحدي العالمي[6].

وعن رؤية الحزب في برنامجه لعام 2008 بشأن جهود التعاون الدولي في مجال التصدي لتحدي التغير المناخي، رأى الديمقراطيون أنه انطلاقاً من كون "البيئة" مصدر قلق واهتمام عالمي حقيقي، يجب على الولايات المتحدة أن تتولى ريادة مكافحة المناخ في جميع أنحاء العالم بما في ذلك تصدير التكنولوجيات الصديقة للبيئة للبلدان النامية، وبذلك أكد الديمقراطيون على ضرورة التواصل مع قادة الدول المسئولة عن النسبة الأكبر من انبعاثات الكربون حول العالم ومطالبتها بالانضمام إلى منتدى عالمي جديد للطاقة New Global Energy Forum، الذي سيضع الأساس للجيل القادم من بروتوكولات المناخ[7].

2.يتبنى الحزب موقفاً داعماً لتنفيذ نظام الغطاء والتجارة Cap andTrade System بحيث يراعي الأسس العلمية والاقتصادية الدقيقة، مما يمكن من تجنب حدوث كارثة حذر منها العلماء. كما تعهد بالاستثمار في تقنيات الطاقة المتقدمة لبناء اقتصاد الطاقة النظيفة وخلق ملايين من الوظائف الأمريكية الجديدة في الاقتصاديات الخضراء، بالإضافة إلى اعتزامه استخدام تدابير مبتكرة لتحسين استخدام الطاقة، بما في ذلك وضع منح للشركات والقطاعات التي تطبق تلك

التقنيات وتقديم الحوافز للحفاظ على الطاقةوتشجيع المبادرات المحلية للحفاظ على البيئة.

3. التعهد بالعمل على تخفيض استهلاك الولايات المتحدة من النفط بما لا يقل عن 35% بحلول عام 2030، كما اعتبر الحزب إن تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة يقتضي حتمية الاستثمار في بحث وتطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة: طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، إضافة إلى تقنيات تخزين الطاقة بواسطة بطاريات متقدمة وتنظيف محطات الطاقة العاملة بالفحم، مؤكداً أن سياسات الطاقة المستدامة من شأنها أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة داخل البلاد. كما أكد الحزب على التزامه بالعمل على الاستثمار السريع للمليارات من الدولاراتعلى مدى 10 سنوات بهدف إنشاء قطاع الطاقة الخضراء [8] A Green Energy Sector.

4. وبشأن قضايا الطاقة: تعهد الحزب الديمقراطي بالعمل على إنهاء ما أسماه بـ "طغيان النفط" بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في توليد ما لايقل عن 25%من إنتاج البلاد من الكهرباء بحلول عام 2025، بالإضافة للتعهد بالعمل على رفع كفاءة الطاقة في الولايات المتحدة بنسبة 50% بحلول عام 2030[9].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى موقف الحزب الديمقراطي تجاه شركات النفط، والتي قال عنها "لابد من الوقوف في وجه شركات النفط التي تنفق مئات الملايين من الدولارات على التبرعات السياسية والضغط من أجل كسب التأييد"[10].

ووفقا للبرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي لعام 2012[11]، نشير إلى ما يلى:

1. في مقدمة الحديث عن البرنامج الانتخابي 2012 أشاد الحزب بسياسات الرئيس "باراك أوباما" خلال فترته الرئاسية الأولى، والتي وصفها بـ "الأكثر أهمية" منذ عقود لخفض التلوث، وتعزيز الصحة العامة وحماية الأطفال والمجتمعات المحلية من التلوث الضار باستعادة وتعزيز ضمانات الهواء النقي والمياه النظيفة من خلال الحد من التلوث بالكربون. كما أُشير إلى قيام الرئيس بتطوير معايير كفاءة الوقود بهدف الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بالإضافة للاستثمارات في مجال النظيفة، واقتراحه فرض حدود على التلوث الكربوني على محطات الطاقة الجديدة وإنشاء مصانع ذكية Smart Manufacturing وذات كفاءة في استخدام الطاقة.

وتم استعراض جهود الرئيس"باراك أوباما" وإدارته الديمقراطية لتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، متمثلة في دعم ما يقرب من 225.000 فرصة عمل في مجال الطاقة النظيفة، بالإضافة لتخفيض استيراد البلاد من النفط، بحيث تراجع الاعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي لأدني مستوياته منذ 16 عاماً، ومضاعفة الإنتاج الأمريكي من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

نتيجة للاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، إضافة إلى فرض معايير كفاءة الانبعاثات وكفاءة الوقود الجديدة المفروضة على السيارات الأمريكية والتي ساهمت في تخفيض استهلاك البلاد من النفط.

كما انتقد الحزب الديمقراطي سياسيات الجمهوريين في مجال الطاقة، معتبرها بمثابة "شعارات فارغة" ولا تتضمن سوى أفكار سيئة من شأنها جعل "المانحين" من شركات النفط الكبرى أكثر ثراء على حساب الطبقة الوسطى. وقد اتهم الحزب الجمهوريين بالاستعداد لمواصلة تقديم المليارات من أموال دافعي الضرائب سنوياً لشركات النفط وزيادة التكاليف على المستهلكين، وفي المقابل يتعهد الحزب الديمقراطي بالعمل على خفض الإعانات الضريبية لشركات النفط الكبرى، مع تعزيز نمو الوظائف في قطاع الطاقة النظيفة، مما يساهم في خفض العجز ورفع معدل النمو وزيادة فرص العمل في البلاد[12].

2. التأكيد على أن "حماية البيئة" تحظى بأولوية قصوى لدي الديمقراطيين، كما جدد الحزب التزامه بحماية البيئة والموارد الطبيعية، بالتوازي مع خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة النظيفة والمتجددة وتشجيع جهود حماية البيئة والمحافظة على الموارد وعدم إهدار موارد الطاقةوالالتزام بمواجهة الملوثات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ من خلال سياسات ذكية تؤدي إلى مزيد من النمو في مجال توليد الطاقة النظيفة، مما يترتب عليه مجموعة واسعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية[13].

وفى هذا السياق انتقد الحزب مواقف خصومهم من اليمينيين الذين شككوا في علم "تغير المناخ" وإنكار قادتهم للفوائد الناتجة عن الهواء النظيف والمياه النقية مثل توفير فرص العمل الجديدة وحماية الصحة العامة والحيلولة دون الوفاة المبكرة للآلاف كل عام[14].

3. تحدث الحزب الديمقراطي عن "العدالة البيئية" متعهداً بمواصلة القيام بدور "القيادة" بشأن الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التغير المناخي، والعمل على وضع اتفاق يحظى بقبول كافة القوى الدولية بشأن حدود الانبعاثات من منطلق إدراك الحزب لتأثير تلك الظاهرة البيئية على الفقراء حول العالم[15].

وأكد برنامج الديمقراطيين على حتمية اتخاذ خطوات من أجل بناء إطار دولي لمكافحة تغير المناخ بالتوازي مع اتخاذ تدابير محلية رامية لتعزيز الاستقلال في مجال الطاقة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والتوجه نحو مصادر الطاقة النظيفة ومصادر محلية من الطاقة المتجددة. كما تعهد بالعمل على تنفيد الاتفاقيات والبناء على التقدم الذى تم إحرازه خلال محادثات المناخ في كوبنهاجن وكانكون ودوربان، والعمل على ضمان الاستجابة لسياسة تغير المناخ التي تعتمد على إتخاذ إجراءات حاسمة من جانب جميع الدول، من خلال جهد دولي وفعال تتعهد جميع

الاقتصاديات الكبرى بمقتضاه بخفض انبعاثاتها، والوفاء بالتزاماتها بطريقة تتسم بالشفافية، بالإضافة إلى حشد التمويل اللازم بحيث تتمكن البلدان النامية من مواجهة آثار تغير المناخ والاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة.

4. حذر الحزب من الملوثات مثل أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت والزئبق، والتي اعتبرها "خطراً" على صحة الإنسان. من أجل ذلك تعهد الحزب بمواصلة التصدي لملوثي البيئية لضمان الحفاظ على مصلحة البيئة والصحة العامة، كما أشار إلى إدراكه إلى كون "التغير المناخي العالمي"يعد بمثابة أحد أكبر التهديدات التي تواجه هذا الجيل؛ إذ يمثل كارثة اقتصادية وبيئية وأمنية، فضلاً عن كونه كارثة وطنية "في طور التكوين" national security catastrophe in the making.

لذلك تعهد الديمقراطيون بمواصة الجهود المحلية لمكافحة التغير المناخي وذلك بالاعتماد على إجراءات وآليات السوق، كما تعهد بمواصلة العمل مع المجتمعات المحلية للحفاظ على الأراضي العامة وتوسيع الاستثمارات في مجال الحفاظ على الغابات والمراعي وصيانتها للأجيال القادمة، مع مواصلة جهود ضمان نظافة المياه من خلال دعم المبادرات التي تضمن حماية الأنهار والمحيطات والسواحل، بالإضافة إلى جهود الحفاظ على النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء البلاد[16].

5. وعن رؤيته بشأن قضاية الطاقة، يشير الحزب الديمقراطي لإمكانية تحقيق مستقبل مستدام ومستقل في مجال الطاقة من خلال تسخير كافة الموارد الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني انتهاج الاستراتيجية الأهم التي تعلو على كل شئ والتي تهدف إلى تطوير العديد من موارد الطاقة في الولايات المتحدة بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية والطاقة النووية والفحم النظيف والغاز الطبيعي. وفي هذا السياق يشيد برنامج الحزب بمبادرة الرئيس "باراك أوباما" الهادفة إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة في توليد 80% من الكهرباء بحلول 2035 في إشارة إلى مقترح "المعايير القياسية للطاقة النظيفة" Clean Energy Standard[17] والذي يطالب المرافق بالحصول على المزيد من الكهرباء من مصادر منخفضة الكربون، سواء كان ذلك في مصادر الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية أو الغاز الطبيعي.

وعلى صعيد التعاون الدولي في هذا الشأن، أعرب الديمقراطيون عن تأييدهم جعل الولايات المتحدة "رائدة" العالم في بناء اقتصاد قائم على الطاقة النظيفة من خلال توسيع حوافز الطاقة النظيفة، كما يدعو الحزب لإنتاج تكنولوجيات الطاقة النظيفة محلياً وبيعها في جميع أنحاء العالم[18].

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الحزب لعام 2012 كشف عن تراجعاً عما تعهد به الحزب في برنامجه الانتخابي لعام 2008 والذي تعهد فيه بالعمل على تحرير البلاد مما أطلق عليه "طغيان النفط" من خلال العمل على الحد من استهلاك النفط بنسبة 35 % بحلول عام 2030، بالإضافة لتوجيه وزارة العدل بإجراء تحقيقات ومحاكمة المتلاعبين في سوق النفط خلال العقود المقبلة، إلا أن الإصدار الحديث من برنامج الديمقراطيين جاء داعماً لاستراتيجية الطاقة all-of-the-above والتي تشتمل على الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية بما يشمل النفط والفحم النظيف والغاز الطبيعي، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ارتفاع معدل إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي على مدى أربعة سنوات 2008-2012 بسبب تقنيات الحفر الصخري المستحدثة خلال تلك الفترة، مما انعكس على رؤية الحزب بشأن النفط والغاز الطبيعي.

ثالثا: السياسة الخارجية لإدارة الرئيس "باراك أوباما" تجاه القضايا البيئية الدولية:

سوف يستعرض ذلك الجزء من الدراسة أهم مواقف وسياسات إدارة الرئيس "باراك أوباما" تجاه القضايا البيئية الدولية، والتي تنقسم بدورها لمواقف الإدارة تجاه المحافل الدولية المعنية بالقضايا البيئية، بالإضافة لمحاور التعاون الثنائي في هذا المجال.

(أ) مواقف الإدارة تجاه الاتفاقيات الدولية المعنية بالشأن البيئي:

تعد المشاركة الأمريكية في المفاوضات الدولية المبرمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC المتزامنة مع فترة رئاسة "باراك أوباما" : كوبنهاجن 2009، كانكون 2010، ديربان 2011، الدوحة 2012، باريس 2015،مراكش 2016، مؤشراً كاشفاً عن ماهية منهج الإدارة الجديد تجاه الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة الدولية. ويستعرض ذلك الجزء أبرز مواقف إدارة "باراكأوباما" تجاه جهود التعاون الدولي في مجال الحماية البيئية الدولية.

-مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 7-18 ديسمبر 2009:

تكتسب قمة كوبنهاجن للتغير المناخي لعام 2009 أهمية خاصة من منطلق كونها المحفل الدولي الأول الذي يشارك فيه الرئيس "باراك أوباما" منذ توليه مقاليد الرئاسة، مما جعل المشاركة الأمريكية في تلك الفعالية محل اهتمام عالمي كمؤشر على المنهج والتوجه للإدارة الجديدة تجاه القضايا البيئية الدولية، لاسيما وأن مسئولي البيت الأبيض حرصوا على تبني خطاباً سياسياً من شأنه التأكيد على جدية الولايات المتحدة تجاه الجهود الدولية المبذولة لمواجهة القضايا البيئية ولاسيما مؤتمر كوبنهاجن.

1.قمة مجموعة الثماني G8 لعام 2009، أكد أوباما على أهمية ما تم الاتفاق عليه بشأن قضية التغير المناخي، حيث تم تحديد هدف خفض الانبعاثات بنسبة 80% بحلول عام 2050، مشدداً على أهمية قمة كوبنهاجن لاستكمال وتفعيل ذلك الاتفاق، معتبراً أن الدولة القادرة على بناء اقتصاد الطاقة النظيفة سوف تكون الدولة التي تقود الاقتصاد الدولي في القرن الحادي والعشرين[19].

2.كما تبنى "باراك أوباما" موقفاً مؤيداً للبيان الصادر عن قمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي APEC(سنغافورة: نوفمبر 2009)، والذي جدد فيه القادة المجتمعون التزامهم بالعمل على مواجهة تهديد التغير المناخي والعمل على تحقيق نتائج طموحة في قمة كوبنهاجن، واعتبار أن تلك القمة ينبغي أن تكون "نقطة انطلاق" وليست "نقطة نهاية" في سبيل البحث عن اتفاق عالمي لتخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ومن الجدير بالذكر أن البيان شدد على ضرورة أن يكون الإجراء الدولي للحد من الانبعاثات الدفئية متضمناً تدابير تنفيذية فعالة بما في ذلك المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاديات النامية للتكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي[20].

3.خلال التحضير لقمة كوبنهاجن أصدر البيت الأبيض بياناً أعلن فيه عن تعهد واشنطن بخفض 17 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول 2020 مقارنة بمستويات عام 2005، وهو ما يعادل انخفاضاً قدره 4 % فقط مقارنة بمستويات عام 1990، الأمر الذي قوبل بانتقادات شديدة مقارنة بتعهد الاتحاد الأوروبي بخفض طوعي نسبته 20 % مقارنة مع مستوى عام 1990 ووعد برفع المعدل الى 30 %، اذا تبنى آخرون اهدافا كبيرة ايضا[21].

4.وبانعقاد القمة، أعلنت وكالة حماية البيئة EPA عن تصنيفها ثاني أكسيد الكربون، إضافة إلى خمسة من الغازات الدفئية، كخطر على الصحة والرفاهة العامة، الأمر الذي قوبل بترحيب المشاركين في القمة. وتعهدت الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها وقتذاك "هيلاري كلينتون" بالمساعدة على جمع 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات الدول النامية في محاربةالتغير المناخي وذلك في إطار اتفاق قوي تقف فيه كل الاقتصادات الكبرى وراء إجراءات ملموسة للحد من الانبعاثات مع الالتزام بشفافية كاملة فيما يتعلق بمدى الالتزام، وأوضحت أن التمويل سيأتي من مصادر متنوعة عامة وخاصة وثنائية ومتعددة الأطراف بما في ذلك موارد بديلة للتمويل لكنها لم تكشف عن مزيد من التفاصيل، مضيفة أن الصندوق طويل الأجل سينشأ شريطة الوصول الى اتفاق قوي في كوبنهاجن، وأن توافق الدول المتلقية على بعض الشروط المسبقة أبرزها السماح بالمراقبة الدولية المنتظمة[22]، كما أكدت الوزيرة الأمريكية على استعداد بلادها لإتخاذ الخطوات اللازمة للوصول الى اتفاق جديد شامل وجاهز

للتنفيذ[23].

وإن الإعلان الأمريكي عن التعهد بجمع 100 مليار دولار سنوياً كانت له دلالته المتمثلة في العجز عن الاتيان بمبادرة دولية للتصدي بفاعلية للتغير المناخي أو إحداث تغييراً جذرياً في مسار المفاوضات الدولية في هذا الشأن؛ فعلى الرغم من إن المساعدات طويلة الأجل من الدول الغنية كانت مطلباً أساسياً للدول النامية خاصة الأكثر فقراً منها التي تتعرض للتهديد الأكبر من ارتفاع مناسيب المياه في البحار وتملك الموارد الأقل لمكافحة المشاكل المتصلة بالطقس، إلا أن قيمة الصندوق طويل الأجل البالغة قيمته 100 مليار دولار في العام أقل كثيراً مما طالبت به بعض الدول الإفريقية، لكنه قد يكون أقصى ما يمكن أن تحشد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الدعم السياسي من أجله، وخلال مفاوضات صعبة رفضت بعض الدول النامية مثل الصين المطالب الخاصة بالمراقبة والابلاغ والتحقق التي تصر الولايات المتحدة واخرون عليها في اطار خطوات خفض انبعاثات الكربون التي يجب أن تتخذها الدول.

لقد مثلت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن خيبة أمل كبيرة بكل المقاييس، ولم يسفر المؤتمر إلا عن اتفاق أو توافق غير ملزم، مكون من ثلاث صفحات فحسب، تم التوصل إليه في الساعات الأخيرة في إطار عدد محدود من الدول، ولم يحظ بإجماع الدول الـ 193 المشاركة، وإنما أخذت العلم به. وكانت العقبة الأهم في محادثات كوبنهاجن هي مطالبة الولايات المتحدة الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والنامية، ولاسيما الصين، بقبول خفض ملموس قابل للقياس لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعارضت الصين إلى جانب ممثلي دول مجموعة الـ77 الأكثر فقراً الطلب معارضة شديدة؛ معتبرة إن أي تفتيش على إجراءاتها البيئية يشكل انتهاكاً لسيادتها الوطنية. علاوة على ذلك، انتقدت الدول النامية عجز الولايات المتحدة عن الوفاء بما وعدت به في مؤتمر كيوتو عام 1997، الذي تولت إدارة الرئيس كلينتون في حينها صياغة البروتوكول الرسمي الصادر عنه، لكنها لم تقدمه مطلقًا للكونجرس الأمريكي للتصديق عليه.

ومن المفارقات أن قمة كوبنهاجن لم تفلح في التوصل إلى قرار أكثر فعالية وإلزاماً، على الرغم من أنها أكبر قمة جمعت رؤساء الدول والحكومات في تاريخ الأمم المتحدة؛ فقد حضرها مئات من الرؤساء والقادة والزعماء خلال اليومين الأخيرين للمؤتمر، ومن بينهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ورئيس الوزراء الصيني وين جياباو، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل،

ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج، ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما وغيرهم. وكان فشل قمة كوبنهاجن في التوصل لاتفاق على نظام مناخي عالمي، أدى إلى تراجع الآمال والتوقعات المعقودة على قدرة "اوباما" على إعطاء دفعة للجهود الدولية المبذولة لمواجهة القضايا البيئية العالمية، وعلى قدرته على استعاده القيادة الأمريكية لتلك الجهود الدولية[24].

-مؤتمر " كانكون" بشأن التغير المناخي 2010:

على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها الولايات المتحدة على خلفية موقفها المخيب للآمال في قمة "كوبنهاجن"، فلا تزال إدارة الرئيس "باراك أوباما" غائبة عن المساهمة الفاعلة في تحريك جمود مسارات المفاوضات الدولية بشأن القضايا البيئية الدولية، وهو الأمر الذي تجلي واضحاً في نتائج مؤتمر " كانكون" بشأن التغير المناخي الذي عقد في المكسيك خلال الفترة من 29 نوفمبر وحتي 10 ديسمبر 2010 بمشاركة نحو 193 دولة وقرابة 15 ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين، وقد هدف المؤتمر إلي تحقيق العديد من المطالب أهمها:

1. تقليل الانبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي لمنع حدوث ارتفاع خطير في درجات حرارة الأرض، حيث حذر العلماء من أن درجات الحرارة قد ترتفع في القرن الحادي والعشرين إلي بضع درجات مئوية، مما يؤدي إلي اضطراب مناخي حاد يؤثر في الحياة نفسها بسبب ذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحار والجفاف والتصحر واتساع موجات الحر، وكذلك الفيضانات والحرائق في الغابات.
2. البحث في توفير الأموال اللازمة للتعامل مع التداعيات الكارثية الناتجة عن استمرار ارتفاع درجات الحرارة، ومحاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف، خاصة الدول الصناعية الكبري، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حول بروتوكول "كيوتو" والتى ترفض باستمرار خفض انبعاثات الغازات، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون[25].

وعن الموقف الأمريكى، حاولت الولايات المتحدة خلال المفاوضات تقليص التزاماتها لتجنب أية أعباء اقتصادية عليها، وإعطاء وعود غير ملزمة بتقديم مساعدات مالية أو تقنية للدول النامية والمتضررة، حيث جددت موقفها القائل بالتزام الولايات المتحدة باتفاق كوبنهاجن 2009. وعكست الإدراة الأمريكية التغير الأساسي لمبدأها السابق "العمل كالمعتاد" business

as usual، وهو تغيير يحتاج للعمل عليه لتشجيع باقي العالم على التحرك أيضا، من خلال خطوات اتخذتها حكومة أوباما لتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لتقطع شوطاً بعيداً نحو الهدف النهائي المرجو وهو مكافحة خطر تغير المناخ. وقد حرصت الإدارة الأمريكية . ممثلة في أعضاء من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وموظفي وزارة المالية . على المشاركة لشرح طبيعة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للبلدان النامية وكيف تقرن بشكل متزايد بين التنمية الاقتصادية واستدامة البيئة[26].

اختتمت محادثات المؤتمر باعتماد حزمة من القرارات لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل من خفض الانبعاثات فيما عرف ب "اتفاق كانكون"، وقد تضمن التالى:

1. تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها.
2. اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات في العالم.
3. ضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولي والثانية من بروتوكول" كيوتو"، وضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مئويتين.
4. إنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الأخضر) بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية على التكيف مع انعكاسات تغير المناخ وتسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والتمويل الدولي للعديد من المشاريع والمبادرات التي تقوم بها العديد من الدول لخفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة وتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا. فضلاً عن تعزيز قدرة السكان المعرضين للخطر على التكيف مع تغير المناخ مع إدخال مشاريع تجميع الكربون وتخزينه ضمن آلية التنمية النظيفة[27].

إن ما تمخض عنه مؤتمر "كانكون" لا يتضمن أي جديد بشأن الطموحات إلي انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي يري الخبراء أنها متواضعة إلي درجة لا تسمح بتحقيق هدف الحد من الإبقاء علي ارتفاع الحرارة بمقدار درجتين. ويظل البيان الختامى –لا يعد وثيقة مثالية– يمثل أساسا لاتخاذ المزيد من الخطوات التقدمية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، والبت بمستقبل "كيوتو" أثناء انعقاد المؤتمر الدوري القادم في ديربان بجنوب إفريقيا أواخر عام 2011.

<u>–مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ديربان نوفمبر/ ديسمبر 2011:</u>

تشمل النتائج الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ديربان مجموعة عريضة من الموضوعات وخاصّة تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو واتخاذ قرار حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية الاطارية والاتفاق على تشغيل وإدارة الصندوق الأخضر للمناخ. كما اتفقت الأطراف على تشكيل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وتفويضه بمهمة *"صياغة بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية تسري على جميع الأطراف"*[28].

وكانت هناك بعض الاستنتاجات الأخرى منها اتفاق المندوبين على إجراءات لإدماج مشاريع احتجاز الكربون وحفظه في آلية التنمية النظيفة وتوجيه المشاريع التي تسعى إلى الحد من إزالة الغابات. غير أن معظم الاهتمام ركز على منهاج ديربان. ومما يؤسف له أن المنبر نفسه ليس أكثر من مجرد اتفاق لمناقشة معاهدة، وهو يجعل خطوة واحدة صغيرة بتأكيد النتيجة ستكون قابلة للتطبيق على جميع الأطراف. وبهذا الإعلان، من الممكن، ولكن ليس مطلوبا، لكل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة أن تتخذ نوعا من هدف خفض الانبعاثات، وهو مطلب رئيسي للولايات المتحدة.

ومع ذلك يبدو أن الهند والصين يترددان في الاتفاق. وقد عرقل هذا المأزق، في الماضي، المفاوضات، وكان نهج كوبنهاجن/كانكون في استخدام الالتزامات الطوعية مصمم خصيصا للتحايل على هذه الصراعات. لذلك، في حين أنه من الممكن أن يحدث تغييرا للانبعاثات الرئيسية في السنوات الثلاث المقبلة، سيكون من المفيد ضمان الاستفادة الكاملة من الأدوات التي تعمل حاليا: الإبقاء على نهج كانكون في تشجيع وضع القواعد والمعايير في سياسات المناخ والطاقة المحلية، مواصلة توسيع المشاريع منخفضة الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة ونشر التكنولوجيات النظيفة مع الصندوق الأخضر للمناخ الجديد وضمان أن تخلق الآلية التكنولوجية الجديدة قيمة من خلال تحفيز الآليات الابتكارية للتنمية المنخفضة الانبعاثات في الاقتصادات الناشئة والنامية [29].

<u>– مؤتمر المناخ في الدوحة نوفمبر 2012:</u>

يعد مؤتمر المناخ العالمي في الدوحة مثالاً حياً انضم إلى سلسلة طويلة من المؤتمرات العالمية خلال العقد الأخير، حيث فشل المؤتمر في إصدار وثيقة ملزمة تحمل الدول الصناعية الغربية وخاصة الولايات المتحدة المسئولية الأساسية في الانبعاثات الغازية، وبالتالي إجبارها

على الالتزام بتخفيض الانبعاثات بنسب كمية واضحة تتناسب مع الحقائق العلمية. واكتفى المؤتمر بإصدار اتفاقية مرحلية، على شاكلة كيوتو 2؛ بحيث تمتد صلاحيتها حتى عام 2020 لضمان تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات السابقة.

وقد تضمنت مجموعة قرارات "بوابة الدوحة بشأن المناخ"، التي تم إقرارها 8 ديسمبر، تعديلات على بروتوكول كيوتو من أجل إقرار فترة الالتزام الثانية. ونشير إلى قرارات المؤتمر[30] التالية:

1. تمديد فترة اتفاقية كيوتو، ونص فضفاض حول زيادة تمويل الدول الفقيرة خلال الفترة من 2012 وحتي 2020، لمساعدتها على مواجهة ارتفاع حرارة الأرض والتحول نحو مصادر الطاقة الصديقة للكرة الأرضية؛ لكن دون ذكر أية أرقام ملزمة.
2. عدم النص على ضرورة التزام الدول التي تعد أكبر منتج للانبعاثات الكربونية ولم توقع على اتفاقية كيوتو، بتقليص تصاعدي تدريجي لانبعاثاتها من وقت الوثيقة وحتى عام 2020، أي العام الذي يفترض أن يشهد تنفيذ اتفاقية مناخ جديدة متوقعة (بدلاً من كيوتو2). ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة (ثاني منتج للانبعاثات)، والصين (أكبر منتج للانبعاثات)، والهند (رابع منتج للانبعاثات).
3. كشف مؤتمر الدوحة عن حقيقة تمسك الولايات المتحدة بموقفها الرافض لإبرام اتفاقية مناخية عالمية جديدة تفرض أهدافاً محددة، بذريعة أنها تؤيد بلورة نظام مرن يترك المجال للدول المختلفة بأن تحدد بنفسها سقف مساهماتها. وفشلت البلدان الغنية في الالتزام بمواعيد لدفع الأموال التي تعهدت بها للدول الفقيرة، كما فشلت في نصب أهداف لكبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[31].

من أجل ذلك يمكن القول إن دولا كالولايات المتحدة وكندا واليابان تتحمل إلى حد كبير مسئولية فشل مؤتمر الدوحة لأنها رفضت الالتزام بِ أو التوقيع على زيادة جدية في نسب خفض الانبعاثات الكربونية، فضلاً عن رفضها الانضمام إلى كيوتو2.

وفي غضون ذلك، تفجّرت موجة من الغضب في صفوف البلدان النامية جراء رفض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الدول الصناعية، رفع حصصها من تخفيض انبعاثات أكسيد الكربون، والموافقة على تمويل إضافي للدول النامية للمساعدة على تحييد تأثيرات التغيير المناخي[32].

ورغم إن البلدان النامية والمراقبين قد أعربوا عن خيبة الأمل نظرا للافتقار إلى الطموحات بشأن تدابير التخفيف والتمويل في البلدان المدرجة بالمرفق الأول، اتفق الأغلبية على أن المؤتمر قد مهد الطريق لمرحلة جديدة تركز على تنفيذ النتائج المنبثقة عن مفاوضات الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية وتشجيع المفاوضات الجارية من قبل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز[33].

-مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في وارسو 11-23 نوفمبر 2013:

لقد تزامن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في وارسو ببولندا خلال الفترة مابين 11 وحتى 23 نوفمبر 2013 مع واحدة من الكوارث البيئية الكبرى، وهي إعصار "هايان" الذي ضرب الفلبين وراح ضحيته الآلاف، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى إحداث تغير جذري في مواقف الدول الكبرى لرفع سقف التزاماتها بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومساعدة الدول الفقيرة. وتحولت كارثة فوكوشيما التي ضربت اليابان عام ٢٠١١ إلى ذريعة للدولة الصناعية لتتراجع عن الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه بحلول 2020 لتقليص الانبعاثات، وأعلنت اليابان الدورة عن اعتزامها زيادة نسبة انبعاثاتها 3.1 % عن مستويات 1990، متراجعة بذلك عن وعد سابق بخفض الانبعاثات بنسبة 25% بعد إغلاق صناعتها النووية. ونتيجة لمواقف الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت الأمم المتحدة لمؤتمر وارسو هدفاً متواضعاً تمثل في [34]:

1. بحث الدول الكبرى لرسم خريطة طريق وآليات محددة للوصول إلى صياغة اتفاقية دولية ملزمة لجميع الأطراف في ختام عام ٢٠١٥ في باريس.
2. تعرض الاجتماع لانتقادات؛ لافتقاره إلى الإلحاح، فضلاً عن حصوله على رعاية الشركات الصناعية الملوثة.
3. توصل ممثلون عن ١٩٤ دولة إلى «آلية وارسو» الجديدة لمساعدة الدول النامية على التغلب على الأضرار والخسائر الناجمة عن الموجات الحارة والجفاف والفيضانات والتهديدات الزاحفة مثل زيادة مستويات مياه البحار والتصحر رغم رفض الدول الغنية تعهد دفع المزيد من الأموال، ولم تعرض أي من الدول الكبرى أثناء الاجتماع إجراءات أكثر صرامة لإبطاء الانبعاثات العالمية المتزايدة للغازات المسببة للاحتباس الحراري[35].

-مؤتمر القمة المعنى بالمناخ فى نيويورك، سبتمبر 2014:

حضر قمة المناخ في نيويورك مئة رئيس دولة وحكومة، بمشاركة أكثر من ثمانمئة

قيادي من عالم المال والأعمال والمجتمع المدني. وكان الهدف الرئيسى حشد الزخم السياسي للتوصل إلى اتفاقية مناخ جديدة في باريس سنة 2015، وتفعيل العمل في جميع البلدان لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز القدرة على التكيف مع التأثيرات القاسية لتغير المناخ. وبتحليل نتائج القمة[36]:

1.لم يقدم القادة أية التزامات جديدة لتخفيض الانبعاثات أو أي تعهدات مهمة للتمويل، لكن «الاعلانات الوطنية» وفرت دفعاً للتحرك نحو اتفاقية قوية سنة 2015، والتي كان أبرزها عرضت الولايات المتحدة خطوات تتخذها لتخفيض الانبعاثات بحلول سنة 2020 بنسبة 17% عن مستوياتها عام 2005، بما في ذلك قواعد أشد صرامة لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم والسيارات وزيادة إنتاج الطاقة من الرياح ثلاثة أضعاف وزيادة إنتاج الطاقة الشمسية عشرة أضعاف. ومن جهة أخرى أعلنت الصين للمرة الأولى أنها ستتخذ إجراءات مشددة حول تغير المناخ وأن انبعاثاتها ستبلغ الذروة «في أقرب وقت ممكن» وسوف تسعى إلى تخفيض كثافة الكربون (الانبعاثات لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة 45% بحلول سنة 2020 بالمقارنة مع مستويات 2005.

2.شدد الرئيس الأمريكي في خطابه أمام قمة المناخ على ضرورة قيام الدول المتقدمة بالحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وأشار إلى المسئولية الخاصة لكل من الولايات المتحدة والصين لقيادة الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الكربون، باعتبار التهديد المتزايد والعاجل لتغير المناخ يمثل القضية التى ستحدد معالم هذا القرن بشكل كبير أكثر من أي شيء آخر. وأبدى استعداد الولايات المتحدة لقيادة جولة جديدة من مفاوضات تغير المناخ، ودعا الدول ذات الاقتصادات القوية والدول ذات الاقتصادات الناشئة للتعاون في هذه الجهود، كما أعلن عن إجراءات تتخذها بلاده للتصدي لتغير المناخ بهدف خفض تلوثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 17% بحلول عام 2010، وزيادة استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وخفض هدر الطاقة وخفض تلوث الكربون مايقرب من 300 مليون طن متري حتى عام 2030[37].

-مؤتمر باريس حول التغير المناخي، ديسمبر 2015:

جاءت قمة باريس بعد مؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما 1-12 ديسمبر 2014، والذى أعطى موجة جديدة من الإيجابية تجاه باريس مع مجموعة من القرارات الرئيسية المتفق عليها وأجندة العمل التي تم إطلاقها، بما في ذلك كيفية تحسين توسيع وتمويل التكيف، جنبا إلى جنب مع الإجراءات المتعلقة بالغابات والتعليم والتوعية للحكومات لوضع تغير المناخ في المناهج الدراسية والوعي بالمناخ في خطط التنمية الوطنية. وقد وصلت مفاوضات ليما إلى مستوى جديد من الواقعية والتفاهم بشأن ما ينبغي القيام به فى الوقت الراهن وفي السنوات والعقود القادمة إذا

ما أريد التصدي لتغير المناخ بمعالجة حقيقية وحاسمة. وقد تركت الحكومات رؤية أكثر وضوحا لما سيبدو عليه مشروع اتفاق باريس 2015 ومن قبله الجولة المقبلة من المفاوضات في جنيف[38].

وعلى المستوى الأمريكى، كشفت الفترة السابقة لمؤتمر باريس للتغير المناخي لعام 2015 عن دور الاستقطاب الحزبي ودوره في التأثير على إدارة الرئيس "باراك أوباما" على تنفيذ تعهداته البيئية؛ ففي الوقت الذي سعى فيه "أوباما" للترويج لجدية الولايات المتحدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدرء الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة، عمل الجمهوريون على الترويج محلياً ودولياً لعدم جدية ومصداقية تلك الوعود، لاسيما وإنها تفتقر للدعم الحزبي اللازم لتفعيلها الأمر الذي أجبر البيت الأبيض على التخلي عن طموحاته لسن تشريع شامل بشأن المناخ. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية لم تنتظر صك الموافقة من قبل الكونجرس؛ كشف رفض الرئيس "باراك أوباما" للمقترح المثير للجدل (أنابيب كيستون Keystone XL Pipeline) عن جدية واشنطن أمام المجتمع الدولي في العمل على الحد من الانبعاثات، كما كان مؤشراً على استعداد الولايات المتحدة لتقديم تنازلات من أجل المساهمة بفاعلية في إطار الجهود الدولية المبذولة من أجل التصدي للتغير المناخي العالمي[39].

يضاف إلى ذلك إعلان وكالة حماية البيئة عن إجراءات لفرض لوائح تهدف إلى الحد من غازات الاحتباس الحراري من محطات توليد الكهرباء، كما عملت وكالات اتحادية أخرى على الحد من آثار الكربون.

ولكن نظرا لأن العديد من هذه التوجيهات جاءت من الرئيس وليس الكونجرس، هى أكثر عرضة ليتم نقضها من قبل الإدارة المقبلة، يضاف إلى ذلك مساعي الجمهوريين لإفشال الخطة البيئية للإدارة، حيث هدد المحافظون بوقف التمويل الذي تعهدت الإدارة به لخفض تلوث الكربون وتعزيز قدرة الدول النامية لتغير المناخ[40].

وأشار الرئيس الأمريكي إلى إن مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر وارتفاع درجات الحرارة هي أمور تمثل ضرورات اقتصادية وأمنية ينبغي التصدي لها، وإن "*تحقيق النمو الاقتصادي القوي لا يتعارض مع ضرورة السعي نحو الحفاظ على البيئة*"، وأضاف خلال كلمته بمؤتمر باريس، "*هذا المؤتمر يجب أن يعطينا الأمل في العمل الجماعي، وبالتالي يجب الاتفاق على نظام شفاف بشأن الأزمة المناخية، وسبل مواجهتها، لتشمل توقيع اتفاقية للحد من آثار التغير المناخي ومساعدة السكان المتضررين منها*"، مؤكداً إن واشنطن تتحمل مسئولياتها لمواجهة التغير المناخي وهي ملتزمة بدعم الدول النامية لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الانبعاثات الحرارية، قائلا: "*لدينا استراتيجية لتقليل تكلفة الطاقة المتجددة وتوفير فرص عمل في*

هذا المجال"، كما حرص أوباما على الإقرار بأن الـ15 عامًا الماضية هي الأكثر حرارة في التاريخ، وليست هناك حلول مؤقتة للأزمة، ولكن الأسلوب الأمثل لمواجهتها هو التوصل إلى استراتيجية طويلة المدى للحد من المتغيرات المناخية في العالم، خاصة وإنها تؤثر على وجود بعض الدول وبقائها"[41].

وقد أشاد الرئيس أوباما باتفاق مؤتمر تغير المناخ لعام 2015، معتبراً إن الاتفاق يمثل أفضل فرصة لانقاذ الكوكب الوحيد الذي لدينا، كما تجدر الإشارة إلى أن تأكيد أوباما إنه على الرغم من أن ذلك الاتفاق خطوة مهمة إلى الأمام وإنه يمثل إطارا دائما، لكن لا يزال العالم يحتاج إلى حل أزمة المناخ واتخاذ إجراءات إضافية لمنع أسوأ آثار تغير المناخ[42]. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق قد دخل حيز النفاذ منذ 4 نوفمبر2016 بعد تأييد 55 دولة مسئولة عن نسبة 55% من انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين والهند. ووقعت197 دولة على اتفاق باريس، منها 144 دولة صادقت عليه حتى الآن [43].

وتضمنت وثيقة الاتفاق[44]ما يلى:

1.السعى للحد من ارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة عالميا، وألزمت ما يقرب من 200 دولة على العمل للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغاز ثاني أكسيد الكربون.

2.تعهدت الدول المشاركة أيضا لمساعدة تلك المهددة من الآثار البيئية الناجمة عن تغير المناخ، مثل الجفاف الشديد ونقص الغذاء، إلا أنه كان محل انتقاد لعدم تضمنه لهدف محدد للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، هذا على الرغم من إن غالبية الدول المشاركة بالاجتماع كانت قد أبدت استعدادها للامتثال طواعية لمثل هذا الهدف[45].

ومن الجدير بالذكر إن الكونجرس –ذي الأغلبية الجمهورية– لم يكن بإمكانه منع الأحكام الرئيسية لاتفاقية باريس، لاسيما وإن الاتفاق لا يحتاج الى موافقة مجلس الشيوخ لأنه "اتفاق تنفيذي" أكثر من كونه معاهدة دولية رسمية[46].

ومن أجل تنفيذ اتفاق المناخ باريس وضعت الإدارة الأمريكية الأساس لتنفيذ هذه الصفقة من خلال حزمة من الإجراءات التنفيذية التي أعلن عنها خلال فترته الرئاسية الثانية والتي تزامنت مع استعادة الحزب الديمقراطي للأغلبية في الكونجرس[47].

واختتمت الفترة الثانية لإدارة الرئيس أوباما بعدد من القمم الدولية التى تكمل مساعي اتفاقية باريس، منها اتفاق كيجالى فى 15 أكتوبر 2016 للدول الأعضاء في بروتوكول مونتريال. وهو اتفاق عالمي رئيسي للحد من الغازات القوية المسببة للاحتباس الحراري، وتسمى مركبات الهيدروفلوروكربون، (إتش.إف.سي) واستخدامه فى المبردات وأجهزة التكييف على عدة

مراحل بنسبة 85% بحلول عام 2036، وتعد مركبات "سي.إف.سي" سببا رئيسيا لثقب الأوزون، وتم حظرها في نهاية المطاف، بموجب بروتوكول "مونتريال لعام 1987". وحسب الاتفاق الملزم قانونا، تقسم الدول إلى 3 مجموعات بمواعيد نهائية مختلفة لخفض استخدام غازات الهيدروفلوروكربون": وتلتزم الدول المتقدمة، ومن بينها كثير من دول أوروبا والولايات المتحدة، بخفض استخدامها لهذا الغاز10% بحلول 2019، ويتم منح أكثر من مئة من الدول النامية مهلة حتى عام 2024، لتجميد استخدامها لمواد (إتش.إف.سي) ثم البدء في تقليص تدريجي لها[48].

وقد تلقت الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ دفعة قوية، لأن من شأن اتفاق كيجالى توسيع نطاق الغازات التي تخضع لاتفاق للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بالتزامن مع اتفاق باريس بشأن المناخ العالمي.

ونشير كذلك إلى قمة المناخ العالمية فى مراكش _ مؤتمر الأمم المتحدة "COP 22" وذلك في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016_ لوضع أرضية مشتركة من أجل تفعيل اتفاقية باريس والتوافق على القواعد المشتركة لتطبيقها وكيفية تتبع مستويات الانبعاثات الحرارية وضمان تمويل السياسات المناخية في دول الجنوب ومعايير تعويض البلدان الفقيرة والمعرضة لظواهر الجفاف والفيضانات[49].

ويأتي مؤتمر مراكش ليحول اتفاقية باريس، التي دخلت حيز التنفيذ بسرعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاتفاقيات الدولية، إلى خطط عمل لتحقيق أولويات الاتفاقية وخصوصا ما يتعلق بالتكيف والشفافية ونقل التكنولوجيا والتخفيف وبناء وتطوير القدرات والتحكم بالخسائر والأضرار التي يسببها تغير المناخ في كل المجالات وعلى المستوى العالمي[50].

ومن المتوقع سنة 2018، وبصفة طوعية، وضع حصيلة عامة بالالتزامات الوطنية على صعيد خفض الانبعاثات الناجمة خصوصا عن استخدام النفط والغاز والفحم. ومن شأن تحقيق الخطط الراهنة تجنب السيناريو الكارثي المتمثل في ارتفاع حرارة الأرض 4 الى 5 درجات، في غياب اعتماد سياسات مناخية. لكن رغم ذلك يبقى العالم على مسار خطر للغاية مع زيادة متوقعة قدرها 3 درجات مئوية، مما يستلزم تعزيز التزامات الدول.

ونود الإشارة إلى ظهور الرئيس الأمريكي محاورا الممثل الأمريكي العالمي ليوناردو دي كابريو ولمدة 3 دقائق ونصف الدقيقة فى فيلم وثائقى كبير عن تغير المناخ "قبل الطوفان" Before the Flood 2016 الذي يشارك فيه المخرج والممثل فيشر ستيفن الحائز على جائزة الأوسكار وليوناردو دي كابريو الممثل العالمي والناشط البيئي ومبعوث السلام لدى الأمم المتحدة والحائز أيضاً على جائز الأوسكار التغييرات الجذرية التي تحدث الآن في العالم من حولنا نتيجة

للتغير المناخي، كدعوة محمومة لاتخاذ إجراء فوري حيال قضية التغير المناخي عن طريق عرض جولته حول العالم يلتقي فيها بخبراء وسياسيين ليكشف عن المشكلة، وتبعاتها وطرق حلها، ويستهدف دي كابريو من يصفهم بأنهم يديرون حملة من التضليل الإعلامي ويضغطون بشدة لوقف مجموعة من الإصلاحات المهمة للبيئة، ولهذا جاء الحوار مع الرئيس أوباما من أمام البيت الأبيض حول مشكلة التغير المناخى وكيف يراها الرئيس والذى أكد على توجه الإدارة الأمريكية بأنها قضية أمن قومى ليس فقط لما تمثله من ندرة الموارد أمام تزايد مطرد للسكان، لكن أيضا لأنها تؤثر على قدرة النظام العالمي القائم، والذى يهدد الأمن والسلام العالميين.[51]

ثانياً: محاور التعاون الدولي الثنائي لإدارة أوباما في المجال البيئي:

سعى الرئيس أوباما لإنشاء العديد من محاور للتعاون الثنائي بين بلاده وكبرى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك بهدف كسر حالة العزلة التي عاشتها الولايات المتحدة نتيجة لسياسيات سلفه البيئية والتي جعلت الولايات المتحدة خارج منظومة العمل والتعاون الدولي في المجال البيئي. وباتت القضايا البيئية مجالاً ومحوراً رئيسياً في العلاقات الثنائية الأمريكية ولاسيما مع الاقتصاديات الدولية الصاعدة مثل الهند والصين، حيث اعتمد الرئيس الأمريكي على دبلوماسية المناخ بهدف كسب أطراف دولية داعمة لبلاده في المحافل الدولية، بالإضافة لمساعيه لتقاسم مسئولية الحماية البيئية العالمية مع الاقتصاديات الصاعدة، واقناعها باتخاذ خطوات أكثر إيجابية للحد من الانبعاثات[52]، حيث شهدته فترة ولايته تعاوناً بين بلاده مع العملاقين الآسيويين الصين (أكبر منتج للانبعاثات) والهند (رابع منتج للانبعاثات)، فضلاً عن تعاونه مع كيانات اقتصادية أخرى، وهو ما سيتم عرضه كالتالى:

-التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة والصين:

1. في زيارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما للصين فى نوفمبر 2009، أعلن البلدان عن مجموعة من المبادرات البيئية في عدد من المجالات الرئيسية : كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، إنتاج السيارات الكهربائية، التقاط وتخزين الكربون. فضلاً عن تدشين مركز أبحاث الطاقة النظيفة بين الولايات المتحدة والصين U.S.-China Clean Energy Research Center، وسيعطى المركز الأولوية لثلاثة موضوعات هى: كفاءة الطاقة فى المبانى والفحم النظيف والسيارات النظيفة. وسيتم إقامة مقر رئيسى للمركز فى كل من البلدين بتمويل عام وخاص بقيمة 150 مليون دولار على الأقل خلال 5 سنوات بالتساوى بين البلدين[53].

وعن برنامج التعاون الأمريكي الصيني في مجال الطاقة والهادف إلى إشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة من أجل الحماية البيئية[54]، يرعى المنتدى مشاركة بيت الخبرة الصيني معهد الصين للاستراتيجية والادارة، ومؤسسة بروكينجز بالولايات المتحدة، ويشارك فيه

نائب الرئيس الأمريكي السابق آل جور ومسئولون على مستوى عال من الحكومتين[55].

2.وفي عام 2013 وقع حاكم ولاية كاليفورنيا الأمريكية جيري براون وشي زينهوا كبير مستشاري المناخ في الصين اتفاقاً أولياً بين الصين والولايات المتحدة للتعاون في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة، تهدف إلى دعم الأبحاث والتقنيات الجديدة في مجال الحد من الانبعاثات التى تفسد المناخ. ويعد الاتفاق خطوة كبيرة من جانب ولاية كاليفورنيا تجاه محاربة ظاهرة التغير المناخي حيث تفرض ضريبة جديدة على الانبعاثات الغازية التى تسبب ضرر المناخ مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وطبقا للاتفاق يتعاون الطرفان لمدة عامين في تنبي تقنيات وآليات عمل لتخفيض ظاهرة الانبعاث الغازي الملوث للبيئة وما يتعلق بذلك من أبحاث علمية. ومن الجدير بالذكر أن أهمية الاتفاق يعود إلى تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين للإشراف على التنفيذ تضم كلا من المسئولين عن مكافحة التغير المناخي في الدولتين بالإضافة إلى بعض قيادات شركات القطاع الخاص[56].

3.وخلال مباحثات ثنائية على مستوى القمة أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الصيني شي جين بينج أهدافا جديدة بشأن التغير المناخي في ختام محادثاتهما في بكين على مدار يومين فى 14 نوفمبر 2014. وهو ما يعد اتفاقا تاريخيا على أساس هدف الولايات المتحدة بخفض صافي الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام 2025 بنسبة تتراوح بين 26 – 28% عن مستويات 2005. كما أن الصين تستهدف الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030 بنية زيادة حصة الوقود غير الأحفوري من كل مصادر الطاقة إلى نحو20% بحلول 2030[57].

وبالرغم من إن التوصل إلى الاتفاقية البيئية بين الولايات المتحدة والصين تعطي إشارة إلى أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تعتبر ثابتة وتتقدم للأمام بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، إلا أنه يجب عدم المبالغة في الفرح بتلك الاتفاقية لإنها لا ترضي كثيرا من المهتمين بالبيئة بحيث لا تعطي حلولا جذرية للأزمة من ناحية، كما وأنها تمثل شيئا بسيطا لمكافحة تلوث البيئة من ناحية أخرى.

فوفقا للاتفاقية الثنائية حددت الولايات المتحدة هدفا جديدا لمستويات خفض انبعاث الغازات إلى نحو ما بين 26-28% بحلول عام 2025، مقارنة مع مستويات 2005، في حين لم تحدد الصين هدفا محددا لمستوى الخفض، رغم تأكيدها أن انبعاث الغازات لديها سيتضاءل بحلول عام 2030، وهى المرة الأولى التي تحدد فيها الصين، أكبر منتج للتلوث في العالم، موعدا تقريبيا لتضاؤل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري فيها، ضمن قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ الأخيرة.

لكن لا يمكن التقليل من أهمية تلك الاتفاقية على الجانب الدبلوماسي لأنها تعيد إطلاق الحوار حول ملف تغير المناخ، فالصين بدأت تغير اتجاه استثماراتها من أجل الحفاظ على البيئة وقد تدفع تلك الاتفاقية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة إلى الأمام.

-التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة والهند:

وعلى صعيد التعاون الأمريكي الهندي في المجال البيئي، فقد أجرى الرئيس "باراك أوباما" مفاوضات مكثفة وغير مسبوقة بين الولايات المتحدة والهند في مجالات الحماية البيئية، وكانت أبرز جولات تلك المفاوضات قمة شراكة الطاقة رفيعة المستوى بين الهند والولايات المتحدة والتي عقدت في العاصمة واشنطن فى أكتوبر 2009، وقد أسفرت تلك المفاوضات عن الإعلان عن "الشراكة الخضراء" Green Partnership بين البلدين، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي للولايات المتحدة، حيث تشمل تلك الشراكة الخضراء على:

1. اتفاق لتعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة وكفاءة الطاقة والطاقة النظيفة وتغير المناخ.
2. اتفاق على الشراكة في البحوث الشمسية وطاقة الرياح.
3. القرار بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.
4. وإنشاء هيئة وطنية جديدة للحماية البيئية في الهند بدعم من قبل وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة EPA[58].

وفى سبتمبر 2014، تعهد الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الهندي بتعزيز وتوسيع الشراكة الأمريكية الهندية الناجحة للغاية للنهوض بالطاقة النظيفة PACE. ومنذ ذلك الحين، حقق البلدان تقدما هاما، وشنتا أنشطة جديدة مهمة للنهوض بأهداف الطاقة النظيفة الطموحة لكل من البلدين والمساهمات المحددة وطنيا، و منها [59]:

1. الطاقة النووية المدنية: ترحب الولايات المتحدة بتصديق الهند على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في وقت سابق والخطوات الهامة التي اتخذتها شركة الطاقة النووية في الهند وليميتد وويستنجهاوس نحو الانتهاء من المفاوضات التعاقدية بحلول يونيو 2017 على صفقة لبناء ستة مفاعلات AP1000 في الهند بحلول عام 2030. وبمجرد الانتهاء، فإن هذا المشروع سيوفى بوعد الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند وخلق فرص عمل في كل من الولايات المتحدة والهند، كما يقدم أهداف الطاقة النظيفة المشتركة.
2. تسريع نشر الطاقة المتجددة: تتعاون الولايات المتحدة والهند في القضايا الرئيسية لدعم هدف الحكومة الهندية بنشر 175 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2022. وتعلن الولايات المتحدة عن 5.4 جيجاوات من الالتزامات الجديدة من الشركات الأمريكية المتجددة التي تضبط فرصة للاستثمار في الهند، كالأسطح الشمسية واستثمارات أمريكية لمنظمى الكهرباء بالهند

ومشغلى الشبكات تصل إلى 18 مليون دولارا بدأوا ب 4.7 مليون. وأخيرا التعاون فى مجال البيانات للموارد الشمسية.

3.مركز تمويل الطاقة النظيفة: إعلان الولايات المتحدة عن مركز جديد لتمويل الطاقة النظيفة سيكون بمثابة آلية تنسيق لتركيز جهود حكومة الولايات المتحدة التي ستزيد من استثمارات الطاقة المتجددة في الهند في شراكة مع المؤسسات المالية الهندية الرائدة.

4.تعبئة الاستثمارات من أجل الطاقة النظيفة: من خلال برنامج PACE، حشدت الولايات المتحدة والهند أكثر من 2.5 مليار دولار منذ عام 2009 لدعم نشر الطاقة النظيفة. وفى 2014 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الهند عن إنشاء مبادرتين جديدتين مبتكرتين يتوقع منهما معا تعبئة ما يصل إلى 1.4 مليار دولار في تمويل المناخ للمشاريع الشمسية الهندية. مثال مذكرة تفاهم بين بنك إكسيم وإيريدا، حيث يواصل بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة (إكسيم) شراكته مع الوكالة الهندية لتنمية الطاقة المتجددة (إيريدا) لتحديد فرص تمويل الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة وكفاءة استخدام الطاقة الصادرات لدعم أهداف الطاقة الطموحة في الهند. ويؤكد البنك أيضا استعداده لإشراك إيريدا في مناقشات تركز على هياكل التمويل المحتملة الجديدة من أجل تعزيز الصادرات الأمريكية إلى الهند في هذا القطاع الحرج.

5.كفاءة الطاقة: تقوم الولايات المتحدة والهند بتحديث قانون بناء الحفاظ على الطاقة ودعم السياسات الشاملة على مستوى الدولة للإطار الحالي، مع إحراز تقدم كبير في مجال تبريد الفضاء. بالإضافة إلى تنسيق مستمر فى مجالات الابتكار: "مبادرة بعثة الابتكار" في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس 2015، حيث تعهدت الولايات المتحدة والهند، جنبا إلى جنب مع 18 بلدا آخر، بالسعي إلى مضاعفة الاستثمار في مجال بحوث الطاقة النظيفة والاستثمار على مدى خمس سنوات، وكذلك إنشاء شبكة للتدريب على الطاقة الشمسية بين البلدين والتخطيط لتوسيع نطاق دعمها لهذا الجهد. وستواصل الولايات المتحدة والهند إقامة شراكات لبناء القدرات في مجال بحوث الطاقة النظيفة ونشرها، بما في ذلك من خلال تحديث معاهد الطاقة البديلة وفرص الزمالات للمهنيين الذين يشكل عملهم عنصرا حاسما لنجاح هذا البرنامج.

6.التعاون المناخى الثنائي: ومن خلال الفريق العامل المشترك بين الولايات المتحدة والهند المعني بمكافحة تغير المناخ والمحافل ذات الصلة، تواصل الولايات المتحدة والهند تعزيز التعاون الثنائي بشأن تغير المناخ، منها علي سبيل المثال: زمالة المناخ فولبريت–كلام منذ مارس 2014 والشراكة من أجل صمود المناخ والتعاون لتعزيز جودة الهواء والتعاون التقني فى خفض

انبعاثات الغازات الدفيئة من المركبات الثقيلة في الهند من خلال مجموعة ال20.

7. أمن الطاقة: كمجال هام من مجالات التعاون، ويشارك البلدان في مناقشات منتظمة لتبادل المعلومات بشأن اتجاهات الطاقة العالمية والمصالح المتبادلة في استقرار الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام[60].

وفي مطلع عام 2015، قام الرئيس "باراك أوباما" بزيارته الثانية للهند، وتم التوقيع على اتفاق هام لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، كما أعلنت الحكومتان عن مبادرات جديدة للحد من مساهمة الهند في تغير المناخ وتحقيق انفراجة في الاتفاق المتعثر منذ فترة طويلة في مجال الطاقة النووية[61].

-<u>التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:</u>

وبالتوازي مع تعاونه في المجال البيئي مع الصين والهند، حاول الرئيس أوباما كسر الجمود بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في مجالات التعاون البيئي، وعقد اجتماع البيت الأبيض الذي يعد أول قمة رسمية بين بروكسل وواشنطن في عهد إدارة أوباما قبل 33 يوماً من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كوبنهاجن، حيث تم التوصل لاتفاق بتاريخ 3 نوفمبر 2009 أفاد بعزم الولايات المتحدة العمل باتجاه التوصل لاتفاق "طموح وشامل" بشأن تغير المناخ في مؤتمر كوبنهاجن، وسيعززان الجهود الرامية الى تنمية أسواق كربون قوية، حيث جاء في بيان مشترك صدر بعد القمة ما يلى:

1. العمل على اتفاق يضع العالم على مسار النمو منخفض الكربون ويطمح إلى هدف عالمي لخفض 50% من الانبعاثات العالمية حتى عام 2050 ويعكس جهود التخفيف المرحلية التي تبذلها جميع الاقتصادات الرئيسية، المتقدمة والناشئة من خلال العمل لحشد موارد مالية هامة لدعم التكيف للدول الأكثر ضعفاً، وعمليات التخفيض المعززة التي تجريها الدول النامية[62]. والتعهد ببذل جهود أكبر لتنمية أسواق كربون "قوية وعملية" ضرورية لتعظيم تمويل المناخ ولإشراك الدول الناشئة والنامية في إجراءات طموحة لخفض الانبعاثات.

2. إنشاء مجلس الطاقة الأمريكي-الأوروبي على المستوى الوزاري والذي سيعزز أمن الطاقة ويساهم في تحقيق الأهداف الطموحة لمكافحة تغير المناخ.

3. الاتفاق على شئون ذات صلة بتغير المناخ مثل تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا والتكيف وتخفيف حدة تغير المناخ والحكم الرشيد، ما شكل موقفاً موحداً للتفاوض في مؤتمر كوبنهاجن[63].

4. فضلا عما سبق، وفي 8 يوليو 2014، بدأت الولايات المتحدة مفاوضات بشأن اتفاقية السلع البيئية EGA، وذلك بالتعاون مع 13 دولة من أعضاء منظمة التجارة الدولية تمثل 86% من

حجم التجارة العالمية في السلع البيئية، وهناك دول أخرى تعتزم الانضمام لاحقا. وتهدف تلك الاتفاقية لتحرير التجارة العالمية في التكونوجيات النظيفة، والالتزام الذي قطعه الرئيس أوباما وغيره من قادة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) بتخفيض التعريفات الجمركية على قائمة تضم 54 سلعة بيئية بحلول نهاية عام 2015[64].

5.وفي العام 2015، أعلن "باراك أوباما" عن اعتزام بلاده المساهمة بقيمة 3 مليار دولار لصالح صندوق المناخ الأخضر The Green Climate Fund الهادف لخفض تلوث الكربون وتعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة آثار التغيرات المناخية، مما ساهم في تحفيز الدول الأخرى على زيادة مساهمتها في الصندوق ورفع رأسماله لأول مرة لأكثر من 10 مليار دولار[65].

<u>-التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة ودول الأمريكتين:</u>

شهدت ولاية الرئيس أوباما تنسيقاً وتعاوناً إقليمياً في المجال البيئي، يكشف عن ذلك مساعيه للتنسيق بين سياسات بلاده البيئية مع دول أمريكا اللاتينية من جهة، وشمالاً مع كندا من جهة أخرى.

فقد كانت زيارته لكندا هي المحطة الأولى في جولاته الخارجية منذ توليه مقاليد الرئاسة، وقد شهدت تلك الزيارة اجتماعات مكثفة بين "أوباما" ورئيس الوزراء الكندي "ستيفن هاربر"، ركزت حول ثلاث قضايا: الركود الاقتصادي العالمي، التعاون في مجالات البيئة وأمن الطاقة، ومقتضايات تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتتمثل أهمية تلك الاجتماعات في ضوء الترقب الدولي لإمكانية حدوث تقارب أمريكي كندي وتداعياته على مسار مؤتمر كوبنهاجن 2009 حيث يمثل التنسيق الإيجابي بين الولايات المتحدة وكندا نقطة انطلاقة وضمانة أساسية لإنجاح الجهود المبذولة في مجال الحماية البيئية الدولية. ونتج عن الزيارة الإعلان عن مبادرة جديدة من شأنها زيادة التعاون عبر الحدود في مجال حماية البيئة وأمن الطاقة، حيث تم الاتفاق على إقامة حوار بشأن الطاقة النظيفة بين الولايات المتحدة وكندا، يلتزم بموجبه مسئولا البلدين بالتعاون من أجل تطوير علوم الطاقة النظيفة والتقنيات التي من شأنها الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومكافحة تغير المناخ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدم القدرة على التوصل لمواءمة استراتيجيات الولايات المتحدة وكندا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ ففي الوقت الذي يركز فيه الجانب الكندي على تكنولوجيا الطاقة النظيفة، تتبنى الإدارة الأمريكية منهج الحد الأقصى والتجارة كآلية ذات جدوى اقتصادية لتخفيض والحد من الانبعاثات الدفئية[66].

وعلى صعيد تنسيقه مع دول القارة اللاتينية، فقد ساهم أوباما في إطلاق شراكة الطاقة والمناخ في الأمريكتين ECPA، وكان ذلك خلال القمة الخامسة للأمريكتين في بورت أوف

سبين عاصمة جمهورية ترينيداد وتوباجو، حيث تهدف تلك الشراكة إلى تعميق التعاون بين بلدان نصف الكرة الغربي في مجالات الطاقة ومواجهة تغير المناخ. وبموجب هذه الشراكة "الطوعية" يتم العمل على تعزيز التعاون في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والوقود الأحفوري الأكثر نظافة والبنية التحتية[67].

وكجزء من الشراكة ECPA، وقعت وزارة الطاقة بالفعل مذكرة تعاون مع شيلي لتقديم الخبرة التقنية في مجال الطاقة المتجددة، كما تم إنشاء مركز الطاقة المتجددة في شيلي. وقد رأى مراقبون أن تلك الشراكة تعد خطوة أولى إيجابية نحو تلبية الحاجة إلى مزيد من التعاون في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة في أمريكا اللاتينية كجزء من الجهود المبذولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المنطقة، إلا أنه انتقدت لاعتمادها على المبدأ التطوعي وافتقارها لتدابير إلزامية[68].

نتائج الدراسة:

على مدى أجزاء الدراسة، أشرنا إلى دور البعد الفكري في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية حيث يتبنى الحزب الديمقراطي موقفاً داعماً لإجراءات الحماية البيئية.

وبتحليل السياسات الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية خلال الفترة محل الدراسة (2008 – 2017) والتي بدأت بسيطرة الحزب الديمقراطى على مؤسسة الرئاسة بالتزامن مع سيطرة الحزب على الأغلبية التشريعية حتى عام 2014 حيث فقد تلك السيطرة لصالح الحزب الجمهورى، يلاحظ إن متغير "الانتماء الحزبي" ساهم في التأثير على عملية صنع السياسات الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية، إلا إن ذلك التأثير كان مقيداً في كثير من الأحيان بالمتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على عملية صنع تلك السياسات، يستدل على ذلك من خلال الملاحظات التالية:

1. كشفت الفترة محل الدراسة عن تأثير الانتماء الحزبي على رؤية الرئيس "باراك أوباما" لتطورات الأحداث المحلية والعالمية خلال فترة حكمه، فقد غاب تأثير أمن الطاقة على التوجه الأمريكي تجاه القضايا البيئية الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها معارضته لسياسات إدارة سلفه الرئيس دبليو بوش على الصعيد الخارجي، ودعوته لتقليل الانخراط الأمريكي على الساحة الدولية، كما يرتبط الأمر بالتحديات الاقتصادية التي واجتها الولايات المتحدة منذ عام 2008 والتي أثرت على المخصصات المالية للدفاع والتحركات العسكرية خارجياً والتي كلفت الخزانة

الأمريكية مبالغ ضخمة، كما أثرت على مكانتها عالمياً.

في المقابل ركز "أوباما" على الداخل الأمريكي لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع وأبحاث الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة التي تستوردها الولايات المتحدة من الخارج لتلبية الاحتياجات الداخلية، والبدء في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأمريكية، لتحقق الولايات المتحدة إنجازاً خلال إدارة "أوباما" متمثلاً في زيادة إنتاجها وتقليل وارداتها من الطاقة التقليدية، ومن ثم لم يكن النفط هو المحرك الأساسي لسياسة بلاده الخارجية تجاه القضايا البيئية الدولية.

2.إن أحد الأسباب وراء فوز "باراك أوباما" بالرئاسة الأمريكية، كان نتيجة الانتقادات التي تعرضت لها سياسات سلفه "جورج دبليو بوش" تجاه القضايا البيئية، إلا أن الثماني أعوام التي تقلد فيها "أوباما" الرئاسة الأمريكية لم تشهد تغيراً جذرياً حقيقياً في المواقف الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية، حيث اقتصرت جهود "أوباما" في المجال البيئي على إبرام عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي بين بلاده وعدد من الاقتصاديات الصاعدة وعلى رأسها الصين والرابح الأكبر الهند.

أما في شأن نتائج مشاركته في المحافل البيئية الدولية، بصفة خاصة الاجتماعات الدورية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، فعلى الرغم من تأكيده على أهمية تمثيل بلاده في تلك الفعاليات، إلا أنه لم يكن قادراً في أي منها على المضي قدما في سبيل دفع الجهود الدولية الرامية للاتفاق على إجراءات دولية فاعلة لتطوير منظومة الحماية البيئية الدولية. وقد رأى المحللون إنها خطوات غير كافية لاسيما وأن أكبر الملوثين فى العالم – الصين والولايات المتحدة– لاتزالان غائبتان عن المعاهدات الدولية[69].

3.تتعدد الأسباب التي حالت دون تفعيل السياسة الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية خلال فترتي رئاسة "باراك أوباما" ذى الانتماء الحزبي الديمقراطي الداعم للقضايا البيئية، والمتعهد باستعادة الريادة الأمريكية عالمياً للجهود الدولية المبذولة لمواجهة تلك القضايا؛ أهمها: تأثرت الفترة الرئاسية الأولى لأوباما بشدة بأزمة الركود الاقتصادي الكبير The great recession، حيث واجه "أوباما" الكثير من الأزمات والتحديات أبرزها : الأزمة الاقتصادية، ارتفاع معدل البطالة، العجز الهائل في الميزانية. ويضاف إلى ذلك اعتماد الاقتصاد الأمريكي على إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، مما ترتب عليه إثارة الرأي العام باتجاه رفض التدابير المتعلقة

بالحماية البيئية؛ ففي حين كانت الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي مؤيدة ومطالبة ببذل مزيداً من الجهد من أجل مواجهة التحديات البيئية حتى عام 2007، تراجعت تلك النسبة بحلول عام 2008، حيث بدا معظم الشعب الأمريكي متخوفاً من تأثير تدابير الحماية البيئية على أوضاعهم الاقتصادية. الأمر الذي أجبر الكونجرس على إنهاء كافة صور الدعم المالى الموجه لقطاع الطاقة والمناخ خلال العام الأول لرئاسة "أوباما". يضاف إلى ذلك احتدام حالة الانقسام الحزبي على خلفية انتخابات التجديد النصفي لعام 2010، والتي انتزع فيها الجمهوريون ما يقرب من ستين مقعدا في مجلس النواب وستة مقاعد في مجلس الشيوخ فسيطروا على الأغلبية في الأول وقيدوا حرية حركة الأغلبية الديمقراطية بدرجة أعلى في الثاني[70]، مما أعاق فرص أوباما في إحداث التغير المنشود في السياسات الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية على النحو الذي يمكنها من تحمل مسئوليتها التاريخية تجاه حماية البيئة الدولية، ولاسيما المشاركة في الجمهود الدولية المبذولة من أجل الوصول لاتفاق ملزم للحماية البيئية، فكانت محصلة جهوده مخيبة للآمال، ولاسيما بين قاعدته الانتخابية.

4. كشفت الفترة محل الدراسة عن أهمية دور الكونجرس وتأثيره على عملية صنع السياسات البيئية الأمريكية. فوفقاً للدستور الأمريكي، بعد التصديق على المعاهدات الدولية يتطلب مشورة وموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، كما يتولى الكونجرس مسئولية عن الميزانية السنوية التي تؤثر أيضا فى سياسة تغير المناخ. وقد يتفاوت عدد التشريعات التي يصدرها الكونجرس من عام لآخر وفقاً للمؤثرات الخارجية المؤثرة على تلك السياسات، بالإضافة لماهية الانتماء الحزبي للحزب المسيطر على الأغلبية البرلمانية؛ ففي الفترات التي سيطر فيها الديمقراطيون على الأغلبية التشريعية، والعكس صحيح في حال السيطرة الجمهورية. يضاف إلى ذلك إن السلوك التصويتي لنائب/عضو الكونجرس يتأثر أيضاً بالولاية التي يمثلها وينوب عنها، ففي حال انتمائه لولايات يعتمد اقتصادها على إنتاج مصادر الوقود الأحفوري مثل أوهايو، وبنسلفانيا وفيرجينيا الغربية، تقل فرص تأييد النائب لإجراءات الحماية البيئية سواء كانت اتفاقيات دولية أو تشريعات محلية.

وهنا لابد من التأكيد على أن الانتماء الحزبي للمؤسسة التشريعية هام بقدر أهمية الأغلبية الحزبية المسيطرة على البيت الأبيض (السلطة التنفيذية)؛ ففي حالة الحكومة المنقسمة، تزداد حدة الاستقطاب الحزبي، مما يؤثر على عملية صنع السياسات البيئية، حيث تتضائل

فرصة انضمام الولايات المتحدة لأي اتفاقية أو معاهدة للتعاون الدولي في المجال البيئي، كما تزداد صعوبة عملية تمرير التشريعات البيئية المحلية.

5. تظل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية، ولاسيما الإمدادات الخارجية لتزايد الاستهلاك الداخلي من الطاقة، مما يجعل الحاجة الأمريكية لضمان استمرار إمدادات النفط الخارجية وعدم تهديدها أولوية لدى الرؤساء الأمريكيين، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، وحتى وإن لم يعلنوا عن ذلك صراحة مع حديثهم المتصاعد عن تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة خارجياً وزيادة استثماراتها الداخلية في مشاريع الطاقة البديلة والتنقيب المحلي، كما تفعل إدارة الرئيس "باراك أوباما". إلا أنه في حال استشعاره أي تهديد فعلي لإمدادات الطاقة الأمريكية واستمراريتها، فسنجد إدارته تتحرك خارجياً لحمايتها وضمان استمراريتها.الأمر الذي من شأنه الحيلولة دون إقدام الولايات المتحدة على اتخاذ خطوات نحو تقليل اعتمادها على النفط، حتى في حال كان الرئيس منتمياً للحزب الديمقراطي، وبذلك يستدل على إن السياسيات البيئية الأمريكية تتأثر بشكل كبير باعتماد الاقتصاد الأمريكي على الوقود الأحفوري، كما تتأثر تلك السياسات بحقيقة انحياز الشعب الأمريكي لأولوية توفير المعروض اللازم من الطاقة.

6. تتسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا البيئية الدولية بالطابع البراجماتي، وهي السمة العامة للسياسة الخارجية الأمريكية ولكنها تتضح أكثر في حالة مواقفها تجاه القضايا البيئية الدولية. فعلى العكس من الكثير من دول الاتحاد الأوروبي التي بذلك جهوداً عديدة من أجل تفعيل سياسات بلادها تجاه القضايا البيئية الدولية والمشاركة بفاعلية في الجهود الدولية المبذولة للتصدي لتلك القضايا، هذا على الرغم من تفاوت الإمكانات الاقتصادية بين تلك الدول الأوروبية وبين الولايات المتحدة، التي تتحمل المسئولة تاريخياً عن شق كبير من الدمار الذي لحق بالبيئة الدولية، فضلاً عما تتمتع به من مكانة استراتيجية دولية تمكنها من الدفع قدماً بجهود الحماية البيئية الدولية.

وعلى الصعيد الدولي، كان لرؤية الحزب تأثيراً على صياغة وتحديد موقف الإدارة الحاكمة من الجهود الدولية المبذولة لمواجهة القضايا البيئية الدولية، وكانت إدارة "أوباما" أكثر حرصاً على المشاركة في أبرز المحافل الدولية المعنية بتلك القضايا والعمل على إيجاد أطر للتعاون الدولي الثنائي خارج منظومة التعاون الدولي البيئي القائمة، وبصفة خاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.

وختاما، إن السياسة الخارجية الأمريكية الفعالة تجاه القضايا البيئية الدولية من شأنها تحقيق الكثير من المنافع والمزايا للولايات المتحدة؛ حيث تعد إجراءات الحماية البيئية العالمية عنصراً أساسياً لتحقيق الرفاهة للفرد والمجتمع على حد سواء، ومن المعروف أن هذا الهدف يمثل مبدأ وقيمة أسياسية للمجتمع الأمريكي، يضاف إلى ذلك المساهمة في تحقيق الأمن القومي الأمريكي سواء الشق المتعلق بتأمين مصادر الطاقة من جهة والأمن من التداعيات الكارثية الناجمة عن التغيرات البيئية العالمية، بالإضافة إلى ذلك هناك المنافع الاقتصادية للمنتجين المحليين لتكنولوجيا الطاقة النظيفة، كما تعتبر القيادة الأمريكية لجهود الحماية البيئية العالمية عنصراً لاستعادة المكانة والحضور الأمريكي على الساحة الدولية، لاسيما في الفترات التي واجهت فيها الولايات المتحدة حالة من العزلة الدولية، مثل أعقاب فترة رئاسة "جورج دبليو بوش" التي شهدت الكثير من الإجراءات والمواقف المعادية لإجراءات الحماية البيئية، كان أبرزها الانسحاب من بروتوكول كيوتو، مما أثار موجه عارمة من الانتقادات المحلية والدولية.

هوامش الدراسة

[1]Paul G. Harris, The Environment, International Relations, And U.S. Foreign Policy,U.S.A., Washimgton DC: Gorgetown University Press, 2001, p. 3.

[2]Issues: Environment, The Official Website Of The Democratic Party, available at: https://www.democrats.org/issues/environment

[3]Ibid.

[4]Issues: Energy Independence, The Official Website Of The Democratic Party, https://www.democrats.org/issues/energy-independence

[5]2008 Democratic Party Platform, August 25, 2008, Political Parties Platforms, The American Presidency Project, http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=78283

[6]Ibid.

[7]Campaign Issues and Candidate Positions, ICPSR, 2008, https://www.icpsr.umich.edu/icpsrweb/instructors/setups2008/campaign-issues.jsp

[8]Ibid.

[9]Brad Plumer, How Democrats have shifted on climate, energy since 2008, the Washington Post, 4 September 2012, https://www.washingtonpost.com/news/wonk/wp/2012/09/04/how-democrats-have-shifted-on-climate-energy-since-2008/

[10]2008 Democratic Party Platform, The American Presidency Project, op.cit.

[11]The 2012 Democratic Platform,The official website of the Democratic Party, https://www.democrats.org/party-platform#countering-threats

[12]Ibid.

[13]Joanna Zelman, Democratic Party Platform: Climate Change Challenges and Other Environmental Issues Addressed, HUFFPOST, 04 September 2012,http://www.huffingtonpost.com/2012/09/04/democratic-party-platform-climate-change-environment_n_1854579.html.

[14]Ibid.

[15]The 2012 Democratic Platform, op.cit.

[16]Ibid.

[17]مزيد من المعلومات بشأن المقترح / الخطة

-Ezra Klein, "Obama wants a “clean energy standard” What does that mean?", The Washington Post, 25 January 2012, https://www.washingtonpost.com/blogs/ezra-klein/post/obama-wants-a-clean-energy-standard-what-does-that-mean/2012/01/25/.

[18]The 2012 Democratic Platform, op.cit.

[19]Press conference by the President , U.S. Press Filling center L'Aquila, Italy, The White house, Office of the press secretary, 10 July 2009, https://www.whitehouse.gov/the-press-office/press-conference-president-laquila-italy-7-10-09

[20]APEC leaders drop climate target, BBC News, 15 November 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/8360982.stm

[21]President to Attend Copenhagen Climate Talks, The White House, Office of the Press Secretary, 25 November 2009, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/president-attend-copenhagen-climate-talks

[22]Lisa Fridman and Darren Samuelsohn, Hillary Clinton Pledges $100B for Developing Countries, The New York Times, 17 December 2009, http://www.nytimes.com/cwire/2009/12/17/17climatewire-hillary-clinton-pledges-100b-for-developing-96794.htmleWire

[23]Remarks at the United Nations Framework Convention on Climate Change, Hillary Clinton, Secretary of State,Copenhagen, Denmark,U.S. Department of State, 17 December 2009, https://2009_2017.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2009a/12/133734.htm

[24]Michael Knigge, Big failures, small successes mark Obama's environmental record, DW, 3 Nov. 2011, http://www.dw.com/en/big-failures-small-successes-mark-obamas-environmental-record/a-15469702-1

[18] The CANCUN Agreements, An assessment by the Executive Secretary of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Key Steps Of The United Nations Climate Change Conference, December 2010, UNFCCC, http://unfccc.int/cancun/

[26]Todd Stern, Special Envoy for Climate Change, 16th Session of the Conference of the Parties to the UN Framework Convention on Climate Change, Cancun, Mexico, U.S. Department of State, 9 December 2010, https://2009-2017.state.gov/e/oes/rls/other/2010/152621.htm

[27] The CANCUN Agremments, op.cit.

[28]Durban: Towards full implementation of the UN Climate Change Convention, November 2011, UNFCCC, http://unfccc.int/key_steps/durban_outcomes/items/6825.php

[29] Nathan Hultman, "The Durban Platform", BROOKINGS, 12 December 2011, https://www.brookings.edu/opinions/the-durban-platform/

[30] Doha Climate Change Conference - November 2012, UNFCCC, http://unfccc.int/meetings/doha_nov_2012/meeting/6815.php

[31]Ibid.

[32] Summary Of The Doha Climate Change Conference, 26 Nov.–8 Dec. 2012, IISD Reporting Services, Volume 12 Number 567, 11 December 2012, http://enb.iisd.org/vol12/enb12567e.html

[33] Ibid.

[34] Warsaw Climate Change Conference - November 2013, United Nations Framework Convention on Climate Change, http://unfccc.int/meetings/warsaw_nov_2013/meeting/7649.php

[35] Ibid.

[36] UN Climate Summit 2014, UN Headquarters, 23 September 2014, http://www.un.org/climatechange/summit/

[37]Remarks by the President at U.N. Climate Change Summit, United Nations Headquarters, New York, 23 September 2014, The White House, Office of the Press Secretary, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/23/remarks-president-un-climate-change-summit

[38] Lima Call for Climate Action Puts World on Track to Paris 2015, United Nations Framework Convention on Climate Change, Press Release, 14 Dec. 2014, http://newsroom.unfccc.int/lima/lima-call-for-climate-action-puts-world-on-track-to-paris-2015/

[39]Stefan Grobe, (COP 21) in Paris: Obama wants to lead to a clean energy future, Euro News, 13 November 2015, http://www.euronews.com/2015/11/13/in-paris-obama-wants-to-lead-the-world-to-a-clean-energy-future

[40]Clare Foran, The Clash Over the Paris Climate Talks, 19 November 2015, The Atlantic, http://www.theatlantic.com/politics/archive/2015/11/a-clash-over-the-paris-climate-talks/416715/

[41] Statement by the President on the Paris Climate Agreement, 12 December 2015, The White House, Office of the Press Secretary, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/12/12/statement-president-paris-climate-agreement

[42] Ashley Alman, Daniel Maran, Barack Obama Praises Paris Climate Change Agreement, HUFFPOST, 12 December 2015, http://www.huffingtonpost.com/entry/obama-paris-climate-agreement_us_566c8cf1e4b0fccee16ed503

[43] Paris Agreement 2015- Status of Ratification, United Nations Framework Convention on Climate Change,

http://unfccc.int/paris_agreement/items/9444.php

[44] The Paris Agreement: essential elements, United Nations Framework Convention on Climate Change, December 2015, http://unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php

[45]Ibid.

[46] Ashley Alman, Daniel Maran, op.cit.

[47]Tony Dokoupil, Obama goes big on climate change, 12 January 2016, MSNBCM, http://www.msnbc.com/msnbc/obama-goes-big-climate-change

[48] "Kigali deal on HFCs is big step in fighting climate change", Climate Change, The Observor, The Guardian, 15 October 2016, https://www.theguardian.com/environment/2016/oct/15/kigali-deal-hfcs-climate-change

[49] Marrakech Climate Change Conference - November 2016, United Nations Framework Convention On Climate Change, http://unfccc.int/meetings/marrakech_nov_2016/meeting/9567.php

[50] Ibid.

[51]Before the Flood, National Geographic, 2016, http://channel.nationalgeographic.com/before-the-flood/videos/president-obama-and-climate-change/

[52]Scott Moor, President Obama's Climate Diplomacy, 30 January 2015, Brookings, https://www.brookings.edu/2015/01/30/president-obamas-climate-diplomacy/

[53]تحليل اخبارى: الصين والولايات المتحدة تتطلعان الى المزيد منا لتعاون فى مجال الطاقة النظيفة، لكن التحديات ماتزال قائمة، صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، 19نوفمبر2009، http://arabic.people.com.cn/31660/6817978.html

[54]Suzanne Struglinski, Wesley Warren, An Assessment of the Obama Administration's First-Year Environmental Record, NRDC, January 2010, p.5, https://www.nrdc.org/sites/default/files/obamarecord.pdf

[55]رئيس مجلس الدولة الصيني يدعوللتعاون الصيني–الامريكي في مجال الطاقة النظيفة، صحيفة الشعب اليومية الالكترونية،22 أكتوبر 2009، http://arabic1.people.com.cn/31660/6790257.html

[56]اتفاق أمريكي – صيني للحد من الانبعاثات الضارة بالبيئة، مجلة أخبار البيئة، 15 سبتمبر 2013، http://www.env-news.com/environmental-pollution/5772/

[57]"President Obama's November 2014 Visit to China: The Bilateral Agreements", CRS Insights, 13 November 2014, https://fas.org/sgp/crs/row/IN10181.pdf

[58] Anjali Jaiswal, US-India "Green Partnership", NRDC, 25 November 2009, https://www.nrdc.org/experts/anjali-jaiswal/us-india-green-partnership

[59] Fact Sheet:The United States and India–Moving Forward Together on Climate Change, Clean Energy, Energy Security, and the Environment, The White House, Office of the Press Secretary, 07 June 2016, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/06/07/fact-sheet-united-states-and-india-%E2%80%93-moving-forward-together-climate

[60]Ibid.

[61] Suzzane Goldenberg, Obama's India visit: Hopes for clean energy and climate deals, The Guardian, 23 January 2015, https://www.theguardian.com/environment/2015/jan/23/obamas-india-visit-clean-energy-climate-on-agenda

[62] Thematic Experts, EU-US Summit Dominated by Climate Change, IISD SDG Knowledge Hub, 4 November 2009, http://sdg.iisd.org/news/eu-us-summit-dominated-by-climate-change

[63] Ibid.

[64] "Enviromental Goods Agreement", Office of the United States Trade Representative, Executive Office of the President, https://ustr.gov/trade-agreements/other-initiatives/environmental-goods-agreement

[65] Stefan Grobe, op. cit.

[66] Gordon McBean, "The Enviroment And Energy Security, Obama And Harper Have Different Takes", Institute for Catastrophic Loss Reduction, Policy Options, April 2009, p. 54, https://www.iclr.org/resourcecentre/magazinearticles.html

[67] About ECPA, Energy and Climate Partnership of the Americans, http://www.ecpamericas.org/About-ECPA.aspx

[68] Suzanne Struglinski, op. cit., p.5.

[69] Ronja ritthaler andree, the U.S. Climate Policy and the 2016 Presidential and Congressional elections, the Heridelberg University, 2016, http://www.uni-heidelberg.de/md/politik/harnisch/mitarbeiter/aa-r2e-no1.pdf

[70] منار الشوربجي، انتخابات الكونجرس 2010 ومستقبل السياسة الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ديسمبر 2010، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172122325390870.html